



دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية

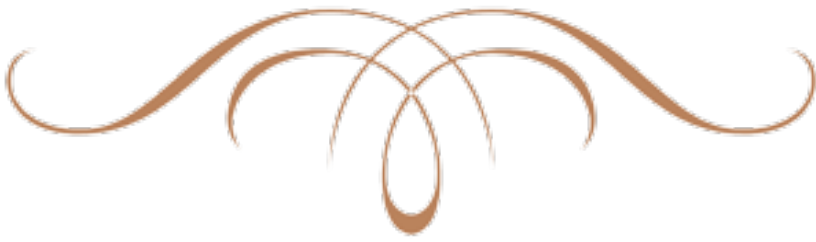
(مع الإشارة إلى حالة العراق)

الباحث

غزوان رفيق عويد

ماجستير إحصاء

دائرة البحوث والدراسات





المستخلص

تتقرب الدول ووسائل الإعلام نتائج المؤشرات الدولية المختلفة وبالاخص المؤشرات التي تعنى بترتيب دول العالم وفق ظاهرة معينة سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية ... الخ، ولأهمية ظاهرة الفساد ومدى دلالة مؤشرات قياس مستوى هذه الظاهرة على الدول وتأثيرها في جوانب الحياة كافة في مختلف الدول يكون لمنظمة الشفافية الدولية ومؤشراتها الصدى الأكبر في هذا المجال، وعلى هذا الأساس تم في هذا البحث دراسة وتحليل جميع مؤشرات منظمة الشفافية الدولية التي تعنى بقياس مستويات الفساد وتتبع هذه المؤشرات منذ إصدارها وفق منهج إحصائي متسلسل، وتم التركيز على حالة العراق على هذه المؤشرات وتم الخروج بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات حول هذه المؤشرات واقتراح نظام وطني للنزاهة في العراق يلانم هيكلية الدولة العراقية ويشخص نقاط القوة والضعف وسبل التركيز على نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف وفق منهجية هذه المنظمة في بناء نظام النزاهة الوطني.



Abstract :

Countries and media are looking forward to the results of various international indicators; in particular to those indicators that deal with the order of the world countries according to certain phenomenon whether political, economic or social ... etc. Transparency International organization (TI) has a major impact on this field because of the importance of this phenomenon of corruption on countries as well as its effects on all aspects of life on different countries. On this basis, this research studies and analyzes all the indicators of Transparency International organization that deal with measuring the level of corruption and to keep track with these indicators since issuance according to certain statistical approach. There was a focus on Iraq status in accordance with these indicators as follows: A set of conclusions and recommendations were put forward about these indicators and a national system for integrity in Iraq was suggested; a system that is appropriate to the structure of the Iraqi government to identify the strong and weak points in one hand, and on how to enhance strong points and manage the weak ones in accordance with the methodology of the organization to build a national integrity system.



المقدمة

تُعَدُّ عملية جمع البيانات وتحليلها واستخراج المعلومات منها الخطوات الأولى في عملية التخطيط لمعالجة أي مشكلة تظهر أو للوصول إلى هدف محدد. لما لهذه المعلومات من دور في صياغة الخطط ورسم سياسات تنفيذها، فعملية قياس مستوى الفساد توفر لنا الكثير من المعلومات لغرض الإحاطة بهذه المشكلة والوقوف على أهم أسبابها لغرض وضع معالجات يمكن تطبيقها على أرض الواقع لحل مشكلة من أكبر المشاكل التي يمكن أن تُبتلى بها الدول. ولكي ندرك مستوى وجود الفساد في دولة من الدول لابد من قياس مدركاته: لأن الفساد لا يمكن قياسه لأنه عمل يتم في الخفاء ومن مصلحة من يقوم به إخفاؤه. وقد بادرت منظمة الشفافية الدولية بإصدار العديد من المؤشرات التي تعنى بقياس مستوى الفساد ومدركاته وإعداد البحوث والدراسات والتقارير الإحصائية على مستوى دول العالم من خلال تبني المنظمة شعار «الاتحاد العالمي ضد الفساد» وهي منظمة غير حكومية تُعَدُّ الأشهر عالمياً بالنسبة لقضايا الفساد. ولأهمية هذه المؤشرات لما لها من آثار على سمعة الدول وعلى ما تجلبه من منفعة أو سوء لكل دولة من خلال جعله بيئة جاذبة أو طاردة للاستثمار وفقاً للقاعدة الاقتصادية المعروفة «رأس المال جبان» ولأسباب عديدة أخرى فقد أصبح لزاماً علينا معرفة ودراسة هذه المؤشرات ومعرفة منهجيتها ولكون العراق من الدول حديثة العهد على الانفتاح الدولي ودخوله في تصنيف أغلب المؤشرات الدولية بعد التغيير الذي حصل في العام (٢٠٠٣) وخصوصاً التي تعنى بقياس مستويات الفساد، فقد رتب البحث منهجياً في ثلاثة مباحث كالاتي:

المبحث الأول: الإطار العام للبحث

المبحث الثاني: منظمة الشفافية الدولية ومؤشراتها

المبحث الثالث: العراق في مؤشرات منظمة الشفافية الدولية

وخلص البحث إلى مجموعة من المقترحات والاستنتاجات والتوصيات



المبحث الأول الإطار العام للبحث

مشكلة البحث :

يعاني العراق هبوطاً واضحاً في تصنيفات المنظمات الدولية على الأصعدة كافة حيث تؤثر هذه التصنيفات في سمعة العراق خارجياً وتضعف روح المواطنة داخلياً، لذا ركز البحث على مؤشرات منظمة الشفافية الدولية المعنية بقياس مستويات الفساد وبحث عن المرتبة الحقيقية للدولة العراقية في ترتيب هذه المؤشرات.

أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا البحث في دراسة منهجية جميع مؤشرات منظمة الشفافية الدولية وتسجيل ملاحظات على المؤشرات التي تُقيم العراق، حيث لا يخفى الأثر والدلالة الكبيران لهذه المؤشرات دولياً وإقليمياً ومحلياً، وتُعدُّ حسب اطلاع الباحث أول الدراسات التي تتناول جميع مؤشرات منظمة الشفافية الدولية.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على مؤشرات منظمة الشفافية الدولية التي تصدرها لقياس مستوى الفساد ومنهجية هذه المؤشرات وإعطاء تصور كامل عنها لبيان الأسس التي تعتمد عليها في عملية القياس، ودراسة حالة العراق على هذا المؤشرات ومحاولة تشخيص مواضع الخلل التي تجعل العراق في موقع متأخر لإيجاد حلول علمية وواقعية للمشاكل المشخصة.



منهج البحث :

سيتم في هذا البحث دراسة وتحليل مؤشرات منظمة الشفافية الدولية بأسلوب التحليل المقارن المعتمد على المنهج الإحصائي الوصفي تارة والاستدلالي تارة أخرى بشكل عام وللعراق بشكل خاص.

حدود البحث :

يتناول البحث جميع مؤشرات منظمة الشفافية الدولية التي تصدرها وتتبعها للفترة الزمنية منذ إصدار كل مؤشر ولغاية عام (٢٠١٤).



المبحث الثاني منظمة الشفافية الدولية ومؤشراتها

أولاً : منظمة الشفافية الدولية (Organization Transparency : International)

وهي منظمة غير حكومية أهلية دولية (منظمة مجتمع مدني) تأسست عام (١٩٩٣) من قبل المدير السابق للبنك الدولي المحامي الألماني بيتر إيغن (Beter Eigen), وأمانتها العامة في برلين في ألمانيا وتضم حالياً فروعاً في (٩٠) دولة اكتسبت شهرة في إنتاج مؤشرات لقياس الفساد حيث تقوم بجمع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات لزيادة الوعي حيال اثر الفساد, وتعرف المنظمة الفساد «بأنه سوء استغلال الوظيفة العامة من أجل تحقيق مصالح خاصة» ومجلس إدارة المنظمة هو الهيكل المركزي الذي يرعاها وهو يُنتخب في اجتماع سنوي عام ويضم (١٢) عضواً من دول ومناطق مختلفة كما تضم مجلساً استشارياً يتكون من أفراد بارزين على المستوى العالمي يقدمون النصائح للمنظمة ويساهمون في تنمية البرامج بالإضافة إلى السكرتارية العامة التي تقوم بدعم فروع المنظمة وتنسيق العمل فيما بينها والمفصل الحيوي في المنظمة هو مركز الأبحاث وهو يتكون من مجموعة من الأكاديميين والممارسين في هذا المجال يقوم هذا المركز بإعداد أبحاث عن درجات النزاهة لدى الحكومات ومؤشرات الفساد الإداري والمالي ومتابعة ردود الحكومات وتصرفاتها تجاه مشروعات القوانين التي تقدمها المنظمة لمواجهة الفساد في تلك الدول. وتعتمد المنظمة في تمويل أنشطتها على التبرعات والإعانات التي يقدمها عدد لا بأس به من مختلف الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الاقتصادية كالبانك الدولي والأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات وهدف المنظمة كما أعلنت عنه هو الحد من الفساد عن طريق تفعيل اتحاد عالمي لتحسين وتقوية نظم النزاهة المحلية والعالمية^{(١)(٢)}.

١ - غزوان رقيب عويد , « دراسة إحصائية تحليلية لمؤشر مدركات الفساد مع الإشارة الى حالة العراق » بحث منشور في المؤتمر العلمي السنوي السابع لهيأة النزاهة (٢٠١٤).

٢ - منظمة الشفافية الدولية , « أسئلة متكررة / مؤشر مدركات الفساد » , متوفرة على موقع منظمة الشفافية الدولية على الانترنت.



ثانياً : مؤشرات منظمة الشفافية الدولية :

أصدرت مجموعة البحوث العالمية الخاصة بمنظمة الشفافية الدولية العديد من المؤشرات الخاصة بقياس مستويات الفساد وقد اختص كل مؤشر منها بجانب معين من القياس وسنتطرق إليها بالتفصيل وسيتم التسلسل بالمؤشرات وفق سنة الإصدار وكالاتي :

١ - مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Index :

ويرمز له اختصاراً (CPI) وصدر لأول مرة في العام (١٩٩٥) ويصدر سنوياً، وهو المؤشر الذي يقيّم الدول ويرتبها وفقاً لدرجة وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين فيها بناءً على إدراك رجال الأعمال والمحللين والسياسيين ومنهم المتخصصون والخبراء من الدولة نفسها التي يتم تقييمها من المقيمين فيها أو من غير المقيمين. ويُعدّ مؤشر مدركات الفساد أهم المؤشرات (النشاطات البحثية) التي تصدر عن المنظمة، ويعتبر مؤشراً مركباً ويسمى بمسح المسوح حيث يعتمد على البيانات التي يتم جمعها عن طريق مسوح واستطلاعات رأي متخصصة تقوم بها مؤسسات مختلفة ومستقلة، يركز المؤشر بشكل أساسي على الفساد في القطاع العام وبناءً على تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد تطرح المسوح واستطلاعات الرأي المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة باستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة على سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين للرشاوى أثناء المشتريات، أو اختلاس الأموال العامة، ومدى نجاعة جهود مكافحة الفساد.

١ - ١ منهجية مؤشر مدركات الفساد :

ان مؤشر مدركات الفساد عبارة عن مؤشر تجميعي يعمل على الجمع بين البيانات المستمدة من عدد مختلف من المصادر ولكي تدخل الدولة في عملية التصنيف فلا بد ان تكون الدولة مشمولة ضمن ثلاثة مصادر مسحية في الأقل من مصادر مؤشر مدركات الفساد، إن عملية الإدراج في المؤشر لا تعني بالضرورة وجود فساد



بالدولة المدرجة وإنما يعتمد ذلك على مدى توفر معلومات عن الفساد في الدولة. وتتم مراجعة منهجية المؤشر وفق النصيحة المقدمة من قبل البروفيسور الدكتور (جون قراف لامبسدروف) من جامعة باساو^(٣)، ومنذ إصدار المؤشر لأول مرة في العام (١٩٩٥) وحتى النسخة قبل الأخيرة (٢٠١١) كان المؤشر يعتمد على معلومات مستمدة من إحصائيات خلال السنتين الماضيتين للسنة التي يراد حساب المؤشر لها حيث معلومات آخر سنتين يجب أن تكون متوفرة وأن مؤشر مدركات الفساد حتى عام (٢٠١١) يحسب بترجمة البيانات على مقياس عام موحد بتدرج (١٠ - ٠) حيث تعادل الدرجة (٠) أعلى مستوى من مستويات الفساد المدرك أي (تصور القطاع العام للدولة باعتباره فاسداً للغاية) في حين تعادل الدرجة (١٠) أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك أي (تصور القطاع العام للدولة باعتباره نظيفاً تماماً). أخيراً يتم تحديد الدرجات على مؤشر مدركات الفساد من خلال احتساب المتوسط لجميع القيم الموحدة لكل دولة. وفي العام (٢٠١٢) تم تغيير الأسلوب المتبع في حساب مؤشر مدركات الفساد وقد جرى تطوير هذه المنهجية التي جرت المصادقة عليها من خلال تقييم إحصائي مستقل. ان المنهجية الجديدة توفر قدراً أكبر من الوضوح حيال الكيفية التي يتم فيها بناء المؤشر مما يزيد من سهولة تتبع الكيفية التي تتم من خلالها إعادة تدريج البيانات المستمدة من المصادر بغية إدراجها. كما وتعني المنهجية المحدثة أن الدرجة التي تحرزها دولة ما على مؤشر مدركات الفساد ستعمل بصورة أفضل على التقاط التغيرات التي تطرأ على مدركات الفساد في القطاع العام لتلك الدولة مع مرور الوقت. لذلك تم تسهيل الأسلوب المتبع في جميع مصادر البيانات بحيث تتضمن هذه الطريقة الآن وجود البيانات الخاصة بعام واحد فقط من كل مصدر من مصادر البيانات حيث هذه الطريقة ستجعل من الممكن مقارنة درجات الدولة مع مرور الوقت. ومنهجية حساب المؤشر في عام (٢٠١٢) والسنوات القادمة تكون بترجمة البيانات على مقياس بتدرج من (١٠٠ - ٠) حيث تعادل الدرجة (٠) أعلى مستوى من مستويات الفساد المدرك أي (تصور القطاع العام للدولة باعتباره فاسداً للغاية) في حين تعادل الدرجة (١٠٠) أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك أي (تصور

٣ - منظمة الشفافية الدولية، «مذكرة فنية حول المنهجية / مؤشر مدركات الفساد»، متوفرة على موقع منظمة الشفافية الدولية على الانترنت.



القطاع العام للدولة باعتباره نضيف تماماً). ويتم إجراء ذلك عن طريق طرح الوسط الحسابي لمجموعة البيانات وقسمة الناتج على الانحراف المعياري لينتج عنها نقاط معيارية (standard point) والتي يجري العمل على تعديلها لاحقاً للحصول على وسط حسابي (يتم تحديده لاحقاً) وعلى انحراف معياري (يتم تحديده لاحقاً) حيث تلائم مجموعة البيانات مقياس مؤشر مدركات الفساد بتدريج (١٠٠ - ٠). ثم يتم حساب معدل (الوسط الحسابي) لجميع النقاط التي تمت معايرتها لتلك الدولة وثم يتم تقريب مجموع النقاط إلى أعداد صحيحة^(٤). وتجدر الإشارة إلى أن درجة الدولة مؤشر أهم كثيراً في الدلالة على مستوى الفساد المدرك فيها أما ترتيب الدولة فقد يتغير لمجرد دخول دول جديدة أو خروج دول أخرى من التصنيف. كما قد تشترك بعض الدول بالمرتبة نفسها وهذا يعود إلى تساوي الدول في الدرجة. تجدر الإشارة إلى أن منظمة الشفافية الدولية أشارت إلى عدم إمكانية مقارنة نتائج عام (٢٠١٢) صعوداً مع بقية السنوات إلا أن الباحث وجد طريقة للمقارنة وذلك بقسمة نتائج عام (٢٠١٢) صعوداً على (١٠).

٤- منظمة الشفافية الدولية، «نبذة مختصرة حول المنهجية / مؤشر مدركات الفساد»، متوفرة على موقع منظمة الشفافية



١ - ٢ مصادر مؤشر مدركات الفساد :

يعتمد مؤشر مدركات الفساد بشكل أساسي على مصادر البيانات المتوفرة ويضم المؤشر إحصائيات من عدد من المصادر مأخوذة من عدد من المؤسسات المستقلة، ويختلف عدد المصادر من دولة لأخرى حيث تكون كثيرة لبعض الدول وقليلة لدول أخرى، وتحسب جميع المصادر مجمل إدراك حجم الفساد (من خلال مدة التكرار وحجم الرشاوى) في القطاعين العام والسياسي، وتجدر الإشارة إلى أن المصادر التي يعتمد عليها المؤشر لا تميز بين الفساد الإداري والفساد السياسي الذي يركز بشكل أساسي على تمويل الأحزاب واستغلال المناصب العامة لأغراض حزبية، وكافة المصادر تعطي تصنيفاً للدول (يضم تقييماً لعدة دول) وتشمل المصادر التي بموجبها تقيم الدول عن طريق النقاط أحدث الاستطلاعات المعدة من قبل جهات مختصة (تحليل للبلاد، وكالات المخاطر) وتشمل الاستطلاعات التي يتم إجرائها الفئات التالية (الخبراء من الداخل (محليين) والخارج، مديري الإدارة العليا والمتوسطة، والشركات المحلية والعالمية، رجال الأعمال المغتربين، شبكة مراسلين، تقييم الموظفين) وهذه النتائج يتم مراجعتها وبالتالي يطرأ عليها تغيير يسير من سنة إلى أخرى ويقيم حجم الفساد في الدولة من قبل مجموعتين المجموعة الأولى تتمثل في خبراء مقيمين في البلاد أو خارج البلاد أما المجموعة الثانية فتتمثل بقياديين في القطاع الخاص^(٥)، ويشمل مؤشر مدركات الفساد لكل سنة مصادر متشابهة مع تغير بشكل طفيف وحسب وثوق المنظمة بالمصدر، ولا بد لكل مصدر من مصادر البيانات استيفاء المعايير الواردة فيما يلي ليكون مؤهلاً لاعتباره مصدراً بالنسبة إلى مؤشر مدركات الفساد^(٦):

- أن يقيس المصدر بصورة كمية مدركات الفساد في القطاع العام.
- أن يكون قائماً على منهجية تمتاز بالصدق والثبات، يتم من خلالها تحديد مجموع النقاط والرتب التي حُرّزها الدول على المقياس نفسه.
- أن يتم تنفيذ ذلك من قبل مؤسسة ذات مصداقية وأن يكون من المتوقع تكرار ذلك على نحو منتظم.
- أن يسمح بوجود ما يكفي من التفاوت في مجموع النقاط التي يتم إحرازها بما يتيح عملية التمييز بين الدول.

٥ - منظمة الشفافية الدولية، «مصادر البيانات / مذكرة قصيرة حول المنهجية»، متوفرة على موقع منظمة الشفافية الدولية.

٦ - منظمة الشفافية الدولية، «مذكرة مختصرة حول المنهجية / مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٤»، متوفرة على موقع منظمة الشفافية الدولية.



٢ - مؤشر دافعي الرشوة Bribe Payers Index:

ويرمز له اختصاراً (BPI) وصدر لأول مرة في العام (١٩٩٩) وهو مؤشر غير سنوي حيث صدر للأعوام (١٩٩٩، ٢٠٠٢، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠١١) وهو تصنيف لأبرز الدول المصدرة وفقاً لاحتمالية ارتشاء شركاتها في الخارج ويعتمد هذا المؤشر على مسح للجهات التنفيذية مع التركيز على الممارسات التجارية للشركات الأجنبية في بلادها وبالتالي أدى دور المورد للفساد، وبالتالي فإن المؤشر يصنف الدول وليس الشركات العاملة.

٢ - ١ منهجية مؤشر دافعي الرشوة :

ان هنالك اختلافات مهمة بين منهجية كل سنة وأخرى بسبب تغيير أسئلة الاستبانة حيث تم تطوير المؤشر ليصنف الدول وبعد ذلك أضيف إليه تصنيف مستوى الفساد حسب القطاعات (الزراعة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات والنفط والغاز ... الخ) التي تعمل فيها الشركات. ويتم احتساب مجموع النقاط التي يحرزها كل بلد على المؤشر بناءً على آراء التنفيذيين في قطاع الأعمال كما يتم أيضاً استطلاع التصورات المتعلقة بالرشوة في مختلف قطاعات الأعمال ويتم طرح السؤال الاتي (مدى الخراط الشركات التي يمتلكون فيها علاقات تجارية من إحدى البلدان المعنية بالرشوة) ويتم تصنيف الدول واحتساب النقاط على مقياس موحد عام بتدرج بين (١٠ - ٠) حيث تمثل الدرجة القصوى (١٠) الرأي القائل بأن الشركات من ذلك البلد لم تمارس الرشوة ابداً وتمثل الدرجة (٠) الرأي القائل بأن الشركة من ذلك البلد مارست الرشوة بشكل دائم وعلى هذا الأساس تصنف الدول بأنها أقل أو أكثر احتمالية للاندخراط للرشوة في الخارج. ويتم تنفيذ العمل الإحصائي من قبل الأستاذ الدكتور (جيرترود موز مولر) رئيس قسم الإحصاء بكلية الاقتصاد في جامعة باساو الألمانية. ويتم إجراء الاستبانة من خلال المقابلات وجهاً لوجه أو بالبريد أو عن طريق الانترنت^(٧).

٧ - منظمة الشفافية الدولية ، «مؤشر دافعي الرشوة / أسئلة وأجوبة» ، متوفرة على موقع منظمة الشفافية الدولية على الانترنت.



٢ - ٢ الدول المشمولة بمسح مؤشر دافعي الرشوة :

يتم اختيار الدول للدخول الى تصنيف مؤشر دافعي الرشوة وفق الآتي^(٨) :

- مدى الانفتاح التجاري ويقاس من خلال (تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة الى حجم الصادرات).
- ما اذا كانت الدولة مصنفة في اخر اصدار للمؤشر (الغرض مقارنة الأداء بمرور الوقت).
- العضوية في مجموعة دول العشرين (G ٢٠)*.
- الأهمية التجارية داخل المنطقة او القارة.

٣ - تقرير الفساد العالمي Global Corruption Report :

ويرمز له اختصاراً (GCR) وصدر لأول مرة في العام (٢٠٠١) ويصدر سنوياً باستثناء السنوات (٢٠٠٢، ٢٠١٠، ٢٠١٢). وهو تقرير يتم من خلاله استكشاف قضايا الفساد بالتفصيل لقطاع معين أو لقضية ما من قضايا الحكم الرشيد، ويقدم التقرير بحثاً وتحليلاً مختصين فضلاً عن توفير دراسات حول حالات معينة حيث تجمع النتائج العملية لكبار الباحثين في مختلف جوانب الفساد بين وجهات النظر الأكاديمية والأصوات العملية من الميدان ويتم اختيار المساهمات من قبل قسم البحوث من هذا التقرير طبقاً لآثارها على السياسات والمنهجيات المبتكرة، يغطي كل تقرير فترة (١٢) شهراً ابتداء من شهر يوليو الى شهر يونيو في العام التالي، كما أنه مصمم بحيث يقدم الفائدة لمجموعة واسعة من القراء من ضمنهم واضعو السياسات والصحفيون والمعلمون والطلاب والجمهور العام، وتذكر منظمة الشفافية الدولية ان الوظيفة الأساسية لتقرير الفساد العالمي السنوي تكمن في لفت الانتباه إلى أهمية أن تبقى وسائل الإعلام والمجتمع المدني في حالة يقظة، وقد تناول تقرير الفساد العالمي منذ صدوره القضايا الاتية :

٨ - منظمة الشفافية الدولية ، «مؤشر دافعي الرشوة» تقرير سنة (٢٠١١) ، متوفرة على موقع منظمة الشفافية الدولية على الانترنت.
(*) مجموعة دول العشرين (G ٢٠) وهي مجموعة أنشئت في العام (١٩٩٩) لغرض تعزيز الاستقرار المالي الدولي وخلق فرص للحوار ما بين البلدان الصناعية والبلدان الناشئة، وتساهم اقتصاديات مجموعة العشرين بأكثر من (٩٠٪) من إجمالي الناتج المحلي العالمي. وتضم حوالي ثلثي سكان العالم حيث تضم (١٩) دولة بالإضافة الى الاتحاد الأوروبي.



جدول رقم (١) القضايا التي تناولتها تقارير الفساد العالمي لجميع السنوات

الموضوع	سنة الإصدار	التقرير
وتناول وضع الفساد في دول العالم بشكل عام	٢٠٠١	الأول
الوصول إلى المعلومات	٢٠٠٣	الثاني
الفساد السياسي	٢٠٠٤	الثالث
البناء والإعمار في مرحلة ما بعد الصراع	٢٠٠٥	الرابع
الصحة	٢٠٠٦	الخامس
الأنظمة القضائية	٢٠٠٧	السادس
قطاع المياه	٢٠٠٨	السابع
القطاع الخاص	٢٠٠٩	الثامن
تغير المناخ	٢٠١١	التاسع
التعليم	٢٠١٣	العاشر

المصدر: اعداد الباحث بعد الاطلاع على جميع النسخ الصادرة عن تقرير الفساد العالمي.

وقد يرد التساؤل الآتي هل ان تقرير الفساد العالمي يعتبر مؤشراً أم لا وهنا نشير الى أن تقرير الفساد العالمي يُعدّ مؤشراً ولكنه نوعي وليس كمي كما في مؤشر مدركات الفساد وبقيّة المؤشرات الكمية التي تصدر عن المنظمة.



٤ تقييمات نظام النزاهة الوطني National Integrity System assessments:

ويرمز له اختصاراً (NIS) وصدر لأول مرة في العام (٢٠٠١) وهي عبارة عن سلسلة من الدراسات التي تتم داخل الدولة وتقدم تقييماً مكثفاً لنقاط القوة والضعف التي تمتلكها أبرز المؤسسات التي تتيح وجود الحكم الرشيد والنزاهة في الدولة. تهدف هذه الدراسات الى تقييم النظام الوطني للنزاهة نظرياً للدولة على المستويين القانوني (قوانين ونصوص تنظيمية) والعملي (التطبيق)، وبالنسبة لمنظمة الشفافية الدولية تُعدّ دراسات نظام النزاهة الوطنية أداة قياس هامة فهي مكملية للمؤشرات والاستقصاءات العالمية التي تتبعها المنظمة^(٩)، ويقوم نظام النزاهة الوطني على توسيع قاعدة المحاسبة الأفقية الى الحد الذي لا تعود القوة في يد سلطة واحدة. ويصبح كل من يشغل منصباً عاماً مسؤولاً عن عمله على نحو منفصل في حلقة متصلة، بحيث يقوم كل طرف من أطرافها بدور الحارس والمحروس والمراقب والرقيب وهو نظام يعني الانتقال من نظام المساواة العمودية القائم في ظل النظم الاستبدادية التي يحكمها طاغية او حزب واحد الى نظام المحاسبة الأفقية الذي يقوم على تعدد هيئات الرقابة والمحاسبة (البرلمانات، وهيئات الرقابة العامة، وسائل الإعلام الحرة، والمحاكم، والمدققين العامين، النقابات المهنية، ... الخ) التي تحوّل دون إساءة استعمال السلطة، ويعبر نظام النزاهة الوطني عن رؤية شاملة لمواجهة الفساد من خلال إصلاح الأطر المؤسسية والقانونية وإجراءات العمل وهو يقوم على منهج تدريجي ومن خلال مشاركة مجتمعية تشمل مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والمؤسسات الدينية، كما يقوم هذا النظام على برنامج إصلاح كلي يشمل جميع القضايا والمجالات المتصلة بنظام الحكم ويشمل ذلك^(١٠):

- الإطار المؤسسي (الأجهزة والإدارات الحكومية).
- الإطار القانوني (التشريعات التي تحمي المواطن من تعسف السلطة وتمنع انتشار الفساد).
- السياسات العامة (استراتيجيات تنمية تأخذ في الحسبان مصالح الجمهور بكل فئاته).

٩ - دراسة حول نظام النزاهة الوطني (مصر، لبنان، فلسطين، المغرب)، اصدار منظمة الشفافية بالتعاون مع منظمة محلية لكل دولة، سنة (٢٠٠٩).

١٠ - مجموعة مؤلفين، «نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد (كتاب المرجعية)» إصدار منظمة الشفافية الدولية والمركز اللبناني للدراسات، سنة (٢٠٠٩).

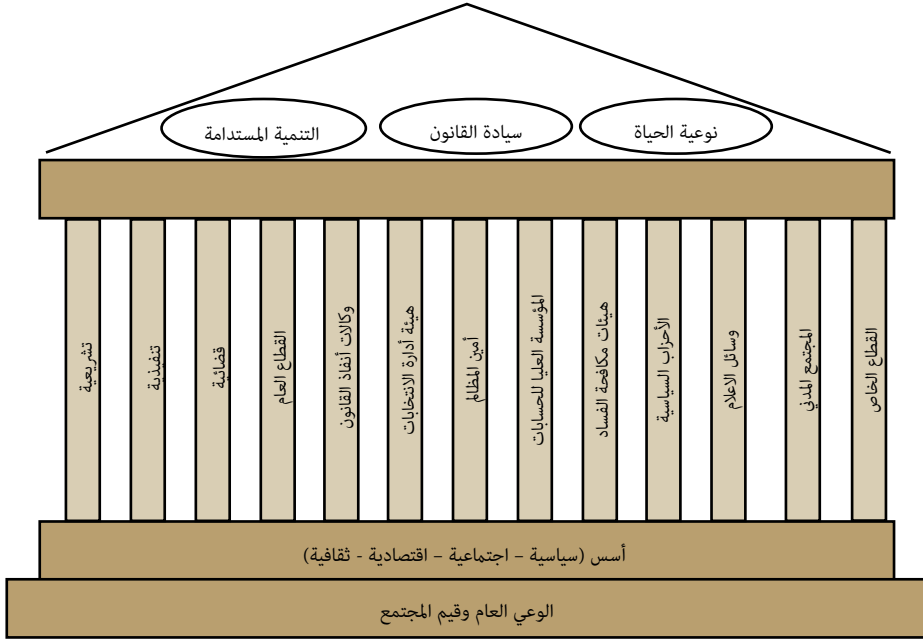


٤ - ١ مكونات نظام النزاهة الوطني :

يتكون نظام النزاهة الوطني من ثلاثة مكونات يمكن تصورها على هيئة معبد يوناني على النحو التالي :

- الوعي العام وقيم المجتمع تمثل الأساس او القواعد التي يقوم عليها المعبد.
- عناصر نظام النزاهة الوطني تمثل الأعمدة التي يقوم عليها سطح المعبد.
- النزاهة الوطنية تمثل سطح المعبد التي تستقر عليها أهداف نظام النزاهة الوطني (نوعية حياة أفضل, سيادة القانون, والتنمية المستدامة) حيث تمثل ثلاث قُبب تستقر على السطح.

وعلى الرغم من الاختلاف بين مجتمع وآخر في نوع الأعمدة التي تمثل أركان البناء في نظام النزاهة الوطني فإن هناك من الأعمدة المتعارف عليها التي تمثل نموذجاً لمختلف المجتمعات وحسب النموذج العام المعد من قبل منظمة الشفافية الدولية يكون عدد أعمدة (عناصر) النزاهة (١٣) عموداً وكالاتي : (تشريعية, وتنفيذية, وقضائية, والقطاع العام, ووكالات انفاذ القانون, وهيئة ادارة الانتخابات, وأمين المظالم, والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات, وهيئات مكافحة الفساد, والأحزاب السياسية, ووسائل الاعلام, والمجتمع المدني, والقطاع الخاص) وكما مبين بالشكل الاتي :



شكل رقم (١) أنموذج منظمة الشفافية الدولية لنظام النزاهة الوطني

ومن الشكل أعلاه نجد انه كلما كان الوعي العام عالياً وقيم المجتمع قوية فهي ستدعم الأعمدة التي تستقر فوقها وتمنحها قوة إضافية والعكس صحيح فغياب الوعي وضعف العلم يجعلان أساس البناء ضعيفاً وتصبح الأعمدة واهنة وغير قادرة على حمل السطح الذي يمثل النزاهة الوطنية، وكل من الأعمدة مستقل عن الآخر وله قوة تختلف عن قوة بقية الأعمدة، وضعف احد الأعمدة سيزيد من عبء الثقل الواقع على الأعمدة الأخرى وإذا ما ضعفت عدة أعمدة يميل السطح وتسقط القبة التي تمثل نوعية الحياة وحكم القانون والتنمية المستدامة، وهذه الأعمدة الـ (١٣) يتم تقييمها في ما يتعلق بـ (قدرتها الشاملة ونظامها الداخلي ودورها في سلامة النظام العام)^(١١).

11 - National Integrity System background rationale and methodology, (2011) / Please contact Transparency International at nis@transparency.org for further information.



٤ - ٢ القواعد والممارسات المرتبطة بأعمدة النزاهة :

يرتبط بكل ركن من أركان نظام النزاهة الوطني مجموعة من القواعد والممارسات التي تمثل الأدوار المركزية للعمل، ويُعد غياب هذه القواعد المكملة مؤشراً إلى ضعف هذا الركن أو ذلك، وهذه القواعد والإجراءات ليست مقتصرة على ركن دون غيره وإن كان هناك تطابق بين قواعد وممارسات مركزية من جهة وبين أعمدة معينة من جهة أخرى وتمثل أركان النزاهة والقواعد والممارسات في مجموعها نظام النزاهة الوطني وهي كما في الجدول الآتي :

جدول رقم (٢)

القواعد والممارسات المرتبطة بأركان نظام النزاهة الوطني

القواعد او الممارسات اللازمة	العمود المؤسسي
قواعد تضارب المصالح	السلطة التنفيذية
انتخابات حرة ونزيهة وممارسة دور رقابي وتشريعي فاعل	المجلس التشريعي/البرلمان/مجلس الشعب
سلطة محاسبة كبار المسؤولين	لجنة الحسابات العامة (في المجلس التشريعي)
اعداد التقارير العلنية	المدقق العام/هيئة الرقابة العامة
أخلاقيات الإدارة الحكومية وتدابير محاربة الفساد داخلها	الإدارة الحكومية
الاستقلال والنزاهة والفاعلية	القضاء
حق الوصول الى المعلومة وحرية التعبير	وسائل الاعلام
حرية التعبير والعمل	المجتمع المدني
الرقابة على سلوكيات السلطة التنفيذية والاستقلالية عنها	ديوان المظالم
القوانين النافذة والواجبة النفاذ	الجهات الرقابية ومكافحة الفساد
سياسة التنافس النزيهة وقواعد المشتريات	القطاع الخاص
مساعدة متبادلة فعالة قانونية/قضائية	المجتمع الدولي

المصدر : نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد/كتاب المرجعية/إصدار منظمة الشفافية الدولية والمركز اللبناني للدراسات، وبعض التصرف من الباحث في تعديل الصياغة.



٥ - مقياس الفساد العالمي : Global Corruption Barometer

ويرمز له اختصاراً (GCB) وصدر لأول مرة في العام (٢٠٠٣) ويصدر سنوياً باستثناء سنتي (٢٠٠٨، ٢٠١٢). وهو استطلاع لآراء المواطنين حول الفساد وتجاربهم في دفع الرشاوى إضافة إلى تقييمهم لمستوى الفساد في أبرز المؤسسات الخدمية وللجهود التي تبذلها الحكومات في مكافحة الفساد في الدول التي يعيشون فيها. فمقياس الفساد العالمي هو استقصاء للرأي العام وهذا يعني انه استطلاع للجمهور عامة وليس للخبراء في كل دولة شملها القياس^(١٢).

٥ - ١ منهجية مقياس الفساد العالمي :

يعتمد مقياس الفساد العالمي على الاستبانة المصمم من قبل منظمة الشفافية الدولية والتي تحتوي على أسئلة متعدد يتم من خلالها التعرف على نظرة الجمهور لمستوى الفساد في بلدانهم وقد قامت منظمة الشفافية الدولية بتحديث الاستبيان سنوياً بحيث لم تصدر الاستبانة نفسها مرتين وذلك بسبب حذف بعض الأسئلة أو تعديلها أو إضافة أسئلة أخرى لكل سنة وبالتالي لا يمكن مقارنة درجات الدولة بين سنة وأخرى الا في حالة تشابه الأسئلة لجزء من الاستبانة، ان عينة المسح في كل دولة قدر الإمكان يجب ان تكون مثله على المستوى الوطني وتكون عملية الاستبانة لرأي الجمهور بعدة طرق وهي (المقابلات وجهاً لوجه، الهاتف، عن طريق الانترنت) وتشير منظمة الشفافية الدولية الى انه يتم التحقق من البيانات وتحليلها في أمانتها العامة في برلين والتحقق منها بواسطة محلل مستقل، وان النتائج الواردة في التقرير لا تشمل الاستجابات الغامضة (لا أعرف / لا إجابة).

٥ - ٢ مصادر بيانات مقياس الفساد العالمي :

المقياس (الاستبانة) ينفذ لمصلحة منظمة الشفافية الدولية عن طريق مؤسسة غالوب الدولية كجزء من برنامجها في استقصاء رأي الشعوب والتي تستند في أعمالها على الفروع المحلية لترجمة وتنفيذ المقياس. وفي بعض الحالات تفوض منظمة الشفافية الدولية منظمات مسحية لإجراء الاستبانة في بلد ما.

١٢ - منظمة الشفافية الدولية ، « أسئلة متكررة / مقياس الفساد العالمي » ، لعام (٢٠٠٧) متوفرة على موقع منظمة الشفافية الدولية على الانترنت.



ثالثاً : مقارنة بين مؤشرات منظمة الشفافية الدولية :

سيتم إجراء مقارنة بين هذه المؤشرات للتعرف على الفروق بين هذه المؤشرات من حيث سنة أول إصدار وعدد الإصدارات ونوعية المؤشر هل هو كمي ام نوعي؟ وماذا يقيس المؤشر؟ ومن هي الجهة المسؤولة عن التنفيذ حسب التقارير الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية؟.



جدول رقم (٣) مقارنة بين مؤشرات منظمة الشفافية الدولية

المؤشر	سنة الإصدار	عدد الإصدارات	نوعية المؤشر	ماذا يقيس المؤشر	الجهة المنفذة
مؤشر مدركات الفساد	١٩٩٦	١٩	كمي	يركز على آراء الخبراء والمحللين من حول العالم	مجموعة مختلفة من المؤسسات
مؤشر دافعي الرشوة	١٩٩٩	٥	كمي	مسح خبراء الاعمال (وجهات نظر القطاع الخاص)	المنتدى الاقتصادي العالمي أو مؤسسة غالوب
تقرير الفساد العالمي	٢٠٠١	١٠	نوعي	يقدم عرضاً وتقييماً معمقاً لقضية من قضايا الفساد في جميع أنحاء العالم	منظمة الشفافية الدولية
تقييمات نظام النزاهة الوطني	٢٠٠١	٨٨ *	نوعي	تقييم نقاط القوة والضعف التي تمتلكها مؤسسات الدولة	منظمة الشفافية الدولية بالتعاون مع المنظمات المحلية من الدولة نفسها
مقياس الفساد العالمي	٢٠٠٣	٩	كمي	يقيم آراء الجمهور حول الفساد من نفس الدولة وتجاربهم مع الفساد	مؤسسة غالوب الدولية أو منظمات محلية تفوضها منظمة الشفافية الدولية

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير وإصدارات منظمة الشفافية الدولية.
* تم تقييم نظام (٨٨) دولة ضمنها خمس دول عربية (الأردن، مصر، لبنان، فلسطين، المغرب).



المبحث الثالث

العراق في مؤشرات منظمة الشفافية الدولية

صنف العراق على ثلاثة مؤشرات من مؤشرات منظمة الشفافية الدولية حيث صنف العراق على كل من (مؤشر مدركات الفساد وتقرير الفساد العالمي ومقياس الفساد العالمي). ولم يصنف على (مؤشر دافعي الرشوة) للأسباب التي ذكرت والخاصة بالدول المشمولة بمسح مؤشر دافعي الرشوة بسبب ضعف الانفتاح والأهمية التجارية ولم يتم إجراء (تقييم لنظام النزاهة الوطني في العراق) بسبب عدم وجود فرع لمنظمة الشفافية الدولية في العراق. وسيتم تناول درجات العراق على المؤشرات الثلاثة كل على حدة وكالاتي :

أولاً : مؤشر مدركات الفساد (CPI) :

دخل العراق لأول مرة على تصنيف مؤشر مدركات الفساد في العام (٢٠٠٣) وذلك بسبب صعوبة الوصول الى البيانات والمعلومات قبل هذا العام ورتب العراق في مراتب مختلفة من عام لآخر والمجدول الآتي يبين ملخصاً عن ترتيب العراق والدرجات التي حصل عليها مع عدد الاستثمارات التي استعملت في تصنيف العراق واهم الخصائص الإحصائية

جدول رقم (٤) إحصائيات لحالة العراق على مؤشر مدركات الفساد

المصادر المستخدمة للعراق	العدد الكلي للمصادر	العدد الكلي للمؤسسات**	عدد الدول المصنفة	الترتيب دولياً	الترتيب عربياً	حدود الثقة (المصداقية)	أعلى ادق قيمة	الانحراف المعياري	مؤشر مدركات الفساد (CPI)	السنة
٣	١٧	١٣	١٣٣	١١٣	١٨ من ١٧	٢٩ - ١٣	٣٤ - ١٣	١,١	٢,٢	٢٠٠٣
٤	١٨	١٣	١٤٦	١٢٩	١٨ من ١٨	٢٨ - ١٣	٣٥ - ١٣	١	٢,١	٢٠٠٤
٤	١٦	١٠	١٥٩	١٣٧	١٨ من ١٧	٢٩ - ١,٥	٣٦ - ١,٤	١	٢,٢	٢٠٠٥
٣	١٢	٩	١٦٣	١٦٠	١٨ من ١٨	٢١ - ١,٦	٢٣ - ١,٦	٠,٤	١,٩	٢٠٠٦
٤	١٤	١٣	١٨٠	١٧٨	٢٠ من ١٩	١,٧ - ١,٣	٢ - ١,٣	٠,٣	١,٥	٢٠٠٧
٤	١٣	١١	١٨٠	١٧٨	٢٠ من ١٩	١,٦ - ١,١	١,٨ - ١	٠,٣	١,٣	٢٠٠٨
٣	١٣	٩	١٨٠	١٦٦	٢٠ من ١٨	١,٨ - ١,٣	---	---	١,٥	٢٠٠٩
٣	١٣	١٠	١٧٨	١٧٥	٢٠ من ١٩	١,٩ - ١,٣	١,٩ - ١,٣	٠,٤	١,٥	٢٠١٠
٤	١٧	١٣	١٨٣	١٧٥	٢٠ من ١٨	١,٩ - ١,٧	٢ - ١,٥	٠,٢٣	١,٨	٢٠١١
٤	١٣	١٣	١٧١	١٦٩	٢٠ من ١٨	٢,٣ - ١,٤	٢,١ - ١,١	٠,٤٨	١,٨	٢٠١٣
٤	١٣	١٣	١٧٧	١٧١	١٧ من ١٥	٢ - ١,٢	٢,١ - ١,١	٠,٥	١,٦	٢٠١٣
٤	١٣	١١	١٧٤	١٧٠	١٧ من ١٦	٢ - ١,٣	٢,١ - ١,١	٠,٥	١,٦	٢٠١٤

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير مؤشر مدركات الفساد ومخرجات برنامج (SPSS).
 * نتائج سنة (٢٠١٢,٢٠١٣,٢٠١٤) تم تحويلها من مقياس يتدرج من (٠-١٠٠) إلى مقياس يتدرج (٠-١٠) وذلك بقسمتها على (١٠) لكي يتم مقارنتها مع بقية النتائج حيث بلغت درجة العراق للعام (٢٠١٦) (١٨) من (١٠٠) وللانعام (٢٠١٣) (٢٠,١٤) (١٦) من (١٠٠).
 ** بعض المؤسسات لديها أكثر من مصدر واحد (أي تصدر أكثر من مؤشر واحد).

العلامة (---) تشير إلى عدم توفر البيانات.



في بادئ الأمر سنعرف بعض عناوين الجدول أعلاه لأهميتها ودلالاتها حيث ان :

الانحراف المعياري : يقيس مقدار تشتت البيانات عن وسطها الحسابي، اي يشير الى الاختلاف في الدرجات التي تمنحها المصادر للدولة وكلما زاد الانحراف المعياري دل على عدم تجانس الدرجات (اختلاف التصورات) الممنوحة للدولة من المصادر المعتمدة في مؤشر مدركات الفساد.

(أعلى - ادنى) قيمة : تشير الى أعلى وأدنى درجة ممنوحة من المصادر المعتمدة (المؤشرات الفرعية) للدولة الواحدة.

حدود الثقة : وهي الحد الأعلى والأدنى لاحتمالية ان تقع بينها درجة مؤشر مدركات الفساد، والثقة هي مقدار الاحتمال الذي نثق به، ويعكس مدى جودة درجة الدولة بالاعتماد على دقة المقياس مع (٥٪) ان تكون الدرجة فوق الحد الأعلى و (٥٪) ان تكون درجة الدولة تحت الحد الأدنى لحدود الثقة خصوصاً عندما يكون عدد المصادر قليلاً تكون ثقتنا في درجة مؤشر مدركات الفساد قليلة اي اقل من (٩٠٪).

المصادر المستخدمة : يشير الى عدد المصادر (المؤشرات الفرعية) التي قامت بتقييم الدولة (منح درجة للدولة) وتم الاعتماد عليها في حساب درجة مؤشر مدركات الفساد.

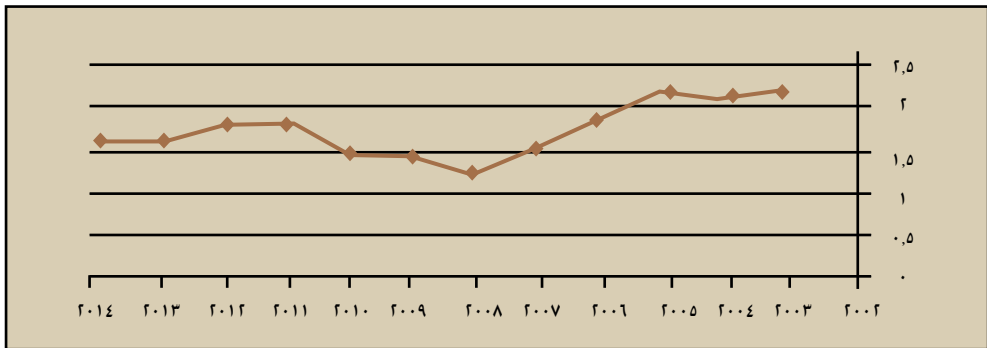
يتبين من خلال الجدول أعلاه ان أعلى درجة حصل العراق عليها في مؤشر مدركات الفساد بلغت (٢,٢) درجة للأعوام (٢٠٠٣,٢٠٠٥) واقل درجة حصل العراق عليها في العام (٢٠٠٨) بلغت (١,٣) درجة وتعني بأنها السنة الأكثر فساداً لسنوات الدراسة، وان الانحراف المعياري للدرجات التي حصل العراق عليها مختلف من سنة لأخرى مما يدل على عدم تجانس قيم المؤشرات الفرعية التي يعتمد عليها مؤشر مدركات الفساد، أما ترتيب العراق على مستوى الدول الأخرى فكان في المستويات الدنيا حيث كان أفضل تصنيف له في عام (٢٠٠٣) محتلاً المرتبة (١١٣) من مجموع (١٣٣) دولة بـ (٢,٢) درجة وأسوأ تصنيف للعراق كان في الأعوام (٢٠٠٧,٢٠٠٨) حيث احتل المرتبة (١٧٨) من مجموع (١٨٠) دولة بدرجات (١,٣,١,٥) للسنوات على التوالي ، وعلى المستوى العربي فقد تراوح عدد الدول العربية المصنفة ما بين (٢٠-١٧) كان العراق محتلاً المراتب المتأخرة في ترتيبها حيث أفضل ترتيب بلغه على المستوى العربي هو ان يبتعد بمرتبتين عن اخر دولة ويشار هنا إلى أن اغلب البلدان العربية كان لها مصادر أكثر من مصادر العراق بثلاثة مصادر



أو أربعة وعلى الرغم من ان الفساد موجود بشكل كبير في الدول العربية إلا أن مؤشر مدركات الفساد أعطاها درجات عالية اكبر من خمس درجات. والشكل الاتي يبين ترتيب درجات العراق على مؤشر مدركات الفساد للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٤).

شكل رقم (٢)

تغير درجات العراق على مؤشر مدركات الفساد



وان عدد المصادر (المؤشرات الفرعية) التي استعملت للعراق لم تتجاوز (٤) مصادر وهو عدد مصادر معتمد قليل جداً، وان المصادر التي اعتمدت منظمة الشفافية الدولية عليها في تقييمها للعراق للسنوات الخمس الأخيرة (٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤) هي :

- ١- مؤشر تحول بيرتلسمان الصادر عن مؤسسة بيرتلسمان.
 - ٢- مؤشر خدمة مخاطر الدول والتوقعات الصادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية.
 - ٣- دليل مخاطر الدولة الصادر عن خدمات المخاطر السياسية والدولية.
 - ٤- تقييم مخاطر الدولة الصادر عن مؤسسة البصيرة العالمية.
- وكانت درجات العراق على هذه المؤشرات للسنوات المشار اليها انفاً كما مبينة في الجدول الآتي :

جدول رقم (٥)

درجات المصادر (المؤشرات الفرعية) التي تعتمد في حساب مؤشر مدركات الفساد للعراق

المؤشر الفرعي السنة	مؤشر تحول بيرتلسمان (BF-BTI)	مؤشر خدمة مخاطر الدول والتوقعات (EIU)	دليل مخاطر الدولة (ICRG)	تقييم مخاطر الدولة (GI)	عدد المصادر	المتوسط (CPI) العراق
٢٠١٠	١,٢	١,٩	/	١,٤	٣	١,٥
٢٠١١	١,٩	١,٩	٢	١,٥	٤	١,٨
٢٠١٢	١,٩	٢,١	٢,١	١,١	٤	١,٨
٢٠١٣	١,٩	٢,١	١,٢	١,١	٤	١,٦
٢٠١٤	١,٩	٢,١	١,٢	١,١	٤	١,٦

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير مؤشر مدركات الفساد * نتائج سنة (٢٠١٤، ٢٠١٣، ٢٠١٢) تم تحويلها من مقياس بتدرج من (٠-١٠٠) إلى مقياس بتدرج (٠-١٠).

يستنتج من الجدول اعلاه ان منظمة الشفافية الدولية لا تقوم بإجراء اي الاستبانة لقياس مدركات الفساد وانما تعتمد على درجات المصادر (المؤشرات الفرعية) في استخراج درجات الدول المختلفة وذلك بحساب الوسط الحسابي (المعدل) اي يجمع درجات المصادر المعتمدة وقسمتها على عدد المصادر بعد توحيد درجات المصادر على مقياس بتدرج على مقياس (١٠٠ - ٠) وحيث ان هذه المصادر (المؤشرات الفرعية) لمؤشر مدركات الفساد تقوم بإجراء استبانات لقياس ظواهر مختلفة في الدولة متعلقة بدرجة التحول الديمقراطي والحكم والمخاطر السياسية والنزاهة وغيرها^(١٣) وحسب طبيعة كل مؤشر من المؤشرات

١٣ - للمزيد من الاطلاع حول المؤشرات الفرعية الخاصة بالعراق انظر / غزوان رفيق عويد . « دراسة إحصائية تحليلية لمؤشر مدركات الفساد مع الإشارة الى حالة العراق » بحث منشور في المؤتمر العلمي السنوي السابع لتهيئة النزاهة (٢٠١٤).



التي تعتمدها منظمة الشفافية الدولية في حساب مؤشر مدركات الفساد نستنتج ايضاً انه بالإمكان رفع درجة العراق على مؤشر مدركات الفساد بطريقة واحدة فقط وهي تحسين درجات العراق على المؤشرات الفرعية وذلك بدراسة منهجيتها لحساب مؤشراتها هذا أولاً، وثانياً بالتنسيق معها لفتح فرع وطني تابع لها في العراق بغية القيام باجراء استباناتها او اختيار الخبراء وحسب طبيعة منهجية كل مؤشر من اجل التحقق من الدرجة الحقيقية للعراق على مؤشر مدركات الفساد.

ثانياً : تقرير الفساد العالمي (GCR) :

صدرت عشرة إصدارات من تقرير الفساد العالمي التي تناول كل منها قضية من قضايا الفساد في العالم التي اشرنا لها سلفاً. ومن خلال البحث في هذه التقارير عما يخص العراق فقد وجدنا ان العراق قد تمت الإشارة إليه في التقارير الآتية^(١٤) :

- التقرير الأول لسنة (٢٠٠١) تضمن بخصوص العراق الإشارة الى (ان العراق يعاني من العقوبات الدولية والخطر الاقتصادي وان مستويات الفساد مرتفعة، وأشار التقرير إلى ما ذكرته وكالة اسوتيش برس استناداً الى مصادر رسمية بأن الرئيس المخلوع (صدام حسين) قد فصل (١٠٠) من كبار مسؤولي حزب البعث المنحل بتهمة الفساد وعدم الكفاءة).

- التقرير الثاني لسنة (٢٠٠٣) لم يتضمن شيئاً عن العراق.

- التقرير الثالث لسنة (٢٠٠٤) تضمن بخصوص العراق الإشارة الى (الفساد السياسي الذي يعانيه العراق وسوء سياسة المشتريات المتبعة وأشار التقرير الى ما ذكرته صحيفة نيويورك تايمز بعنوان « صفقات العراق السرية مقابل الكشف » ان المديرين التنفيذيين للشركات يشعرون بالقلق من الامتثال للوائح الإفصاح عن التطورات التجارية المهمة بشكل كامل خوفاً من وكالات منح العقود الحكومية).

١٤ - منظمة الشفافية الدولية، « التقرير السنوي لتقرير الفساد العالمي » للسنوات (٢٠١٣-٢٠١١) متاحة على موقع منظمة الشفافية الدولية على الانترنت باللغة الانكليزية.



- التقرير الرابع لسنة (٢٠٠٥) تضمن هذا التقرير بخصوص العراق (دراسة حالة بعنوان «الفساد في العراق الجديد» للباحثين (رينود لينوردس و جوستن الكساندر) ركزت هذه الدراسة على التطورات التي حصلت بعد التغيير في العام (٢٠٠٣) وأشار إلى الفساد السياسي وفساد سلطة الائتلاف المؤقتة والفساد الموجود في وزارة التجارة العراقية حيث أشار إلى اختلاس (٤٠) مليون دولار من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة ووزارة التجارة العراقية في شراء أبواب خشبية من أموال النفط مقابل الغذاء وتطرت الدراسة إلى انعدام الشفافية والمساءلة في إدارة سلطة الائتلاف المؤقتة لعائدات النفط العراقي واختيارها للشركات القريبة من الحزب الجمهوري للعمل في العراق. أما بخصوص التصدي للفساد فقد تضمنت الدراسة إلى أن سلطة الائتلاف المؤقتة أنشأت مكتب المفتش العام في كل وزارة من وزارات الدولة بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٥٧) لسنة (٢٠٠٤) وأنشأت مفوضية النزاهة العامة بموجب الأمر رقم (٥٥) لسنة (٢٠٠٤) التي عدل اسمها إلى هيئة النزاهة بموجب الدستور^(١٥) وعدل قانونها بموجب القانون رقم (٣٠) لسنة (٢٠١١)^(١٦) والتي تعمل جنباً إلى جنب مع ديوان الرقابة المالية الذي صدر الأمر (٧٧) لتنظيم عمله والذي ألغي بموجب القانون رقم (٣١) لسنة (٢٠١١)^(١٧) حيث وصفت أجهزة مكافحة الفساد في العراق بأنها متواضعة وأشارت أيضاً إلى أن هناك تطوراً مهماً جداً في اعتماد هيئة النزاهة «كشف الذمة المالية» وإصدار سلطة الائتلاف المؤقتة أمر «حماية المخبرين في المؤسسات الحكومية وتقديم الحوافز المناسبة» رقم (٥٩) لسنة (٢٠٠٤) الذي ألغيت بعض فقراته بموجب قانون «مكافأة المخبرين» رقم (٣٣) لسنة (٢٠٠٨)^(١٨)، وأشارت الدراسة إلى أن السياسة المتبعة في الوزارات والهيئات العراقية وأسلوب التوظيف وتقاسم المناصب سيؤدي إلى تعثرات في الإدارة المؤسسية، وتوصي الدراسة بتطبيق تشريعات مكافحة الفساد للشركات العاملة في العراق ووضع إدارة فعالة لعائدات النفط العراقي ويجب التعلم من دروس الدول الأخرى المنتجة للنفط ودعم وسائل الإعلام لتكون هيئة رقابية مستقلة وان إعادة إعمار العراق تتطلب نهجاً أكثر محاربة للفساد وانتهت الدراسة بالعبارة الآتية «إذا لم يتم اتخاذ خطوات عاجلة فإن العراق لن يصبح منارة للديمقراطية التي تصورتها إدارة بوش بل سيصبح أكبر فضيحة فساد في العالم».

١٥ - الدستور العراقي النافذ (٢٠٠٥)

١٦ - قانون هيئة النزاهة رقم (٣٠) لسنة (٢٠١١).

١٧ - قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٣١) لسنة (٢٠١١).

١٨ - قانون مكافأة المخبرين رقم (٣٣) لسنة (٢٠٠٨).



- التقرير الخامس لسنة (٢٠٠٦) تضمن بخصوص العراق الإشارة الى (انه على الرغم من إنفاق مئات الملايين على وزارة الصحة أدى الفساد المستشري الى نقص الأدوية وسوء التغذية).

- التقرير السادس لسنة (٢٠٠٧) تضمن بخصوص العراق الإشارة الى (اتهام الصحافة الشعبية للقضاء العراقي بالفساد)

- التقرير السابع لسنة (٢٠٠٨) تضمن بخصوص العراق الإشارة الى (ان مكاتب المفتشين العموميين يُعدُّ ضماناً حقيقياً لنظام التعاقد حيث فتح (٣٠٠) ملف فساد ابتداءً من العام (٢٠٠٧)).

- التقرير الثامن لسنة (٢٠٠٩) تضمن بخصوص العراق الإشارة الى (الفساد في القطاع الخاص من قبل الشركات العالمية التي مارست الفساد بملايين الدولارات في اطار برنامج الأمم المتحدة «النفط مقابل الغذاء»).

- التقرير التاسع لسنة (٢٠١١) لم يتضمن شيئاً عن العراق.

- التقرير العاشر لسنة (٢٠١٣) لم يتضمن شيئاً عن العراق.

وما تقدم نجد ان تقرير الفساد العالمي قد تطرق الى حالات الفساد في العراق في (٧) تقارير من أصل (١٠) تقارير ومعظم التقارير التي ذكر فيها العراق قد كانت معتمدة على (تقارير صحفية) أجنبية، على عكس تقرير سنة (٢٠٠٥) الذي تضمن دراسة حالة «الفساد في العراق الجديد» ونشير هنا الى ان يجب على الحكومة العراقية الأخذ بتوصيات هذه الدراسة كونها شخّصت العديد من الظواهر السلبية واقتрحت بعض معالجات لتجاوز هذه الظواهر.

ثالثاً : مقياس الفساد العالمي (GCP) :

نُفّذت استبانة مقياس الفساد العالمي في العراق ثلاث مرات للسنوات (٢٠١٣، ٢٠٠٩، ٢٠١٠) وقد نُفّذت استبانة داخل العراق من قبل (الشركة المستقلة للبحوث) وهي شركة عراقية تختص في مجال بحوث السوق وبحوث الرأي العام مقرها في بغداد أسست سنة (٢٠٠٣) فوضت من قبل منظمة الشفافية الدولية لإجراء استبانة في العراق، وكانت العينات المدروسة من العراق حسب مقياس الفساد العالمي الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية كالآتي :



جدول رقم (٦) العينات المدروسة من العراق للإجابة عن استبانة مقياس الفساد العالمي

السنة	حجم العينة	وضع المقابلة	تغطية العينة
٢٠٠٩	٨٠٠	وجهاً لوجه	الحضر
٢٠١٠	١٧٢٠	وجهاً لوجه	الحضر
٢٠١٣	١١١٣	وجهاً لوجه	الحضر

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج مقياس الفساد العالمي

وبسبب اختلاف استبانة من سنة لأخرى وعدم عرض جميع نتائج استبانة كاملة لكل دولة في التقارير الصادرة (عدم توفر جميع البيانات) سيتم عرض وتحليل نتائج السنوات أعلاه لسؤال مهم توفرت بياناته لسنوات الدراسة لغرض معرفة مقدار التغير في وجهات نظر العراقيين حول مستوى الفساد في قطاعات مختلفة لكل سنة، وان المقياس المستعمل لهذا السؤال هو مقياس (ليكرت) خماسي التدرج الذي يتوزع من أعلى وزن فيه حيث أعطي الدرجة (٥) لتمثل حقل الإجابة (فاسد للغاية) الى أوطأ وزن فيه والذي أعطي درجة (١) لتمثل حقل الإجابة (غير فاسد إطلاقاً)، وعلى هذا الأساس فإن الوسط الفرضي سيكون (٣) كمتوسط أداة القياس بهدف قياس وتقييم الدرجة المتحصل عليها والمتعلقة باستجابات أفراد عينة الدراسة بسبب ان الوسط الفرضي عبارة عن متوسط أعلى درجة في المقياس (٥) وأوطأ درجة فيه (١) أي ان $\left(3 = \frac{1+5}{2} \right)$ ، وان تحليل درجة القطاع النهائية سيكون وفق الآتي :

من (١) الى (١,٧٩) تشير الى غير فاسد إطلاقاً.

من (١,٨٠) الى (٢,٥٩) تشير الى غير فاسد.

من (٢,٦٠) الى (٣,٣٩) تشير الى درجة فساد متوسطة.

من (٣,٤٠) الى (٤,١٩) تشير الى فاسد.



من (٤,٢٠) الى (٥) تشير الى فاسد للغاية.

ان السؤال الذي طرحه استبانة على عينة الدراسة هو « ما هو مستوى فساد القطاعات التالية في بلدك » ؟ الرجاء الإجابة عن مقياس من (٥-١) حيث (١) تعني غير فاسد على الإطلاق و (٥) تشير الى فاسد للغاية, وكانت إجابات عينة العراق كالآتي :



جدول رقم (٧) نتائج إجابات عينات العراق على استبانة مقياس الفساد العالمي

الترتيب	النتيجة	المعدل	٢٠١٣	٢٠١٠	٢٠٠٩	السنة القطاع
الثاني عشر	فاسد	٣,٦٧	٣,٤	٣,٩	٣,٧	الأحزاب السياسية
الحادي عشر	درجة متوسطة	٣,٣٧	٣,١	٣,٦	٣,٤	البرلمان (السلطة التشريعية)
التاسع	درجة متوسطة	٣,١	٢,٧	٣,٠	٣,٦	الأعمال (القطاع الخاص)
الثالث	درجة متوسطة	٢,٦٣	٢,٣	٢,٣	٣,٣	وسائل الإعلام
العاشر	درجة متوسطة	٣,٣٣	٣,٠	٣,١	٣,٩	الموظفون العموميون (موظفو الخدمة المدنية)
السابع	درجة متوسطة	٢,٨٣	٢,٨	٢,٦	٣,١	القضاء
الثاني	غير فاسد	٢,٣٥	٢,٢	٢,٥	#	منظمات المجتمع المدني
الأول	غير فاسد	٢,٠	٢,٠	٢,٠	#	الهيئات الدينية
الثامن	درجة متوسطة	٢,٩٥	٢,٨	٣,١	#	الشرطة
الرابع	درجة متوسطة	٢,٦٥	٢,٥	٢,٨	#	العسكرية
الخامس	درجة متوسطة	٢,٧٥	٢,٧	٢,٨	#	نظام التعليم
السادس	درجة متوسطة	٢,٨	٢,٨	#	#	الخدمات الطبية والصحية

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مقياس الفساد العالمي لمنظمة الشفافية الدولية.
العلامة (#) تشير الى ان القطاع لم يدرج في استبانة هذه السنة.



ومن خلال الجدول أعلاه يتبين ان القطاعات التي لم تجتز اختبار الوسط الفرضي هي كل من (الأحزاب السياسية، والسلطة التشريعية، وموظفي الخدمة المدنية، والقطاع الخاص) حيث كان وسطها الحسابي (المعدل) اكبر من الوسط الفرضي البالغ (٣) ويتبين ان أسوأ قطاع هو قطاع (الأحزاب السياسية) حيث كانت نتيجة تشير إلى انه قطاع فاسد، وجاء كل من (الهيئات الدينية ومنظمات المجتمع المدني) على التوالي كأفضل قطاعين وتشير نتيجة استبانة إلى أنهما القطاعان الوحيدان الذين أشارت نتيجتهما إلى (غير فاسد) في العراق على عكس القطاعات الأخرى التي شملتها استبانة التي كانت تشير نتائجها إلى درجة فساد متوسطة وقد رتبت القطاعات الـ (١٢) أعلاه في الجدول بحسب الأفضلية ويلاحظ أيضاً أن قطاع الهيئات الدينية هو القطاع الوحيد الذي كانت درجته مستقرة لجميع سنوات الدراسة عند (٢) درجة التي تشير الى غير فاسد.

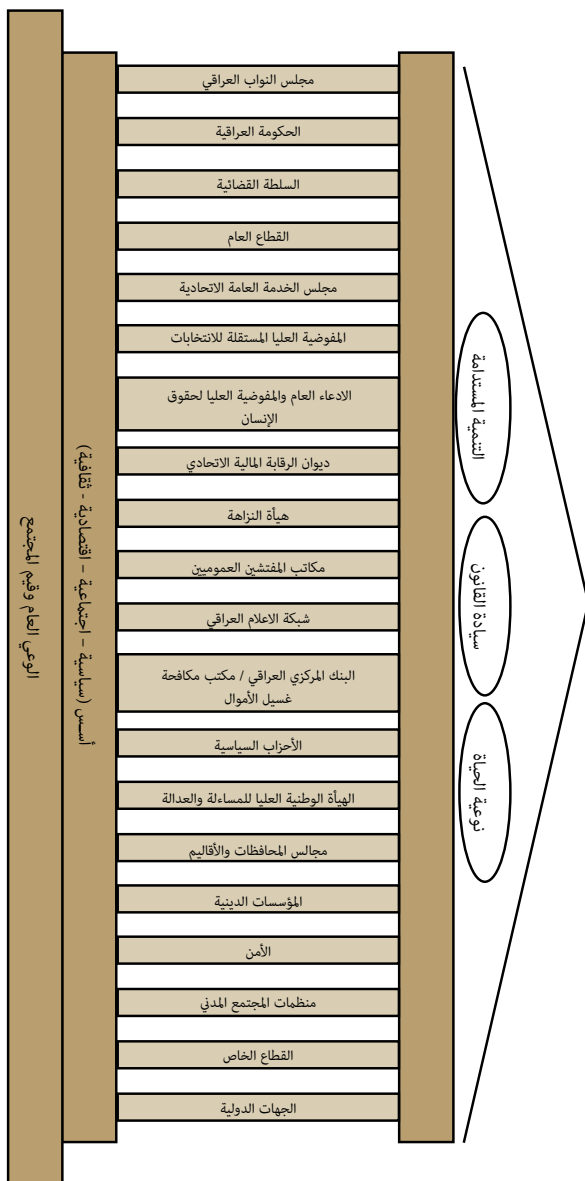
المقترحات

من خلال الاطلاع على مؤشرات منظمة الشفافية الدولية نقترح ان يتم تطبيق الممكن من هذه المؤشرات محلياً بعد أقلمتها للحالة العراقية (تطبيقها مع الواقع الاجتماعي والثقافي العراقي) ومقارنتها مع نتائج المؤشرات الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية للوقوف على الدرجات الحقيقية للعراق، لما لها من أهمية على مستوى سمعة العراق الدولية حيث ان للعراق أهميته الاقتصادية على مستوى العالم لأسباب عديدة كتوفر الثروات الطبيعية والفرص المتاحة وتنوعها وللمقدرة البشرية وتنوع نسيجه المجتمعي ولكنه بالرغم من ذلك لم يجد التقييم المنصف بحقه وعادة ما جده في اخر قوائم التقويم من قبل المنظمات العالمية ويساوى بالكثير من الدول التي لا ترتقي الى نصف قدراته البشرية والمادية والتنظيمية، وبما ان العراق لا يمتلك نظام نزاهة وطني على المستوى الدولي لذلك نقترح على الدولة العراقية أن تقوم ببناء نظام النزاهة الوطني وفق المنهجية التي تتبناها منظمة الشفافية الدولية وبما يتناسب مع طبيعة هيكلية الدولة العراقية مع تقنينها ونقترح ان يكون نظام النزاهة الوطني للعراق وفق الشكل الآتي :



نموذج مقترح للنظام النزاهة الوطني للعراق

شكل رقم (٣)





الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات :

- ١- يُعدُّ هذا البحث خلاصة لما أنتجته منظمة الشفافية الدولية منذ تأسيسها ولغاية الان للمؤشرات والتقارير التي تصدرها وتم التركيز على العراق نموذجاً لهذه المؤشرات والتقارير.
- ٢- يصنف العراق على ثلاثة مؤشرات (مؤشر مدركات الفساد، وتقرير الفساد العالمي، ومقياس الفساد العالمي) تم تلخيصها وعرضها وتحليلها في هذا البحث.
- ٣- بخصوص مؤشر مدركات الفساد يلاحظ ان المؤشر عبارة عن مؤشر جماعي يعتمد على عدة مؤشرات تصدرها مؤسسات مختلفة ولا يقيس (آراء الخبراء والحقليين من حول العالم) وان منظمة الشفافية الدولية غالطت نفسها عندما أشارت الى انه يعتمد على آراء الخبراء او هو مسح المسوح فهو ليس كذلك اطلاقاً وإنما عبارة عن متوسط لمؤشرات أخرى تعني بقياسات مختلفة تتعلق بالدول وليس بقياس الفساد فقط وهذا يدل على ضعف المؤشر وعدم مصداقيته.
- ٤- بخصوص تقرير الفساد العالمي نجد انه قد تطرق الى حالات الفساد في العراق في (٧) تقارير من أصل (١٠) تقارير ومعظم التقارير التي ذكّر فيها العراق كانت معتمدة على (تقارير صحفية) أجنبية او محلية، على عكس تقرير سنة (٢٠٠٥) الذي تضمن دراسة حالة بعنوان «الفساد في العراق الجديد».
- ٥- بخصوص مقياس الفساد العالمي نلاحظ ان منظمة الشفافية الدولية قد أخذت عينات مباشرة من العراق وذلك بتفويض الشركة المستقلة للبحوث لإجراء الاستبانة في العراق وهو أمر إيجابي يدل على صدق ومشروعية نتائج مقياس الفساد العالمي.
- ٦- من خلال نتائج مقياس الفساد العالمي الخاصة بالعراق يتبين ان الأحزاب السياسية هي الأكثر فساداً وصنفت بأنها فاسدة وان الهيئات الدينية تبعتهها منظمات المجتمع المدني هي أفضل القطاعات العراقية وصنّفت بأنها خالية من الفساد.
- ٧- تم اقتراح نظام وطني للنزاهة في العراق وفق أنموذج منظمة الشفافية الدولية مع الأخذ بنظر الاعتبار هيكلية الدولة العراقية وفق النظام الديمقراطي الجديد والتشريعات النافذة.



ثانياً : التوصيات :

- ١- مفاخة منظمة الشفافية الدولية وإعلامها بنتائج هذا البحث والملاحظات التي تم تسجيلها على مؤشراتنا ومحاولة التنسيق معها لفتح فرع وطني في العراق.
- ٢- نوصي بدراسة تقرير الفساد العالمي حول العراق لسنة (٢٠٠٥) بعنوان دراسة حالة «الفساد في العراق الجديد» والذي يشير الى وجود حالات فساد في بعض المؤسسات العراقية وفتح التحقيق بها بغية محاسبة المقصرين.
- ٣- تشريع قانون الأحزاب السياسية في العراق حيث تبين ان قطاع الأحزاب السياسية هو الاسوأ في العراق حسب مقياس الفساد العالمي وكذلك تشريع قانون مجلس الاتحاد الذي يعد ضمن عمود السلطة التشريعية حيث أنها من التشريعات التي تدعم أعمدة النزاهة في النموذج المقترح.
- ٤- تفعيل دور الهيئات الدينية في مكافحة الفساد والتثقيف ضد الفساد لما للوابع الدينية من اثر في بناء قيم المجتمع العراقي وزيادة الوعي العام فيمكن الاستفادة من الهيئات الدينية في تنمية ثقافة الأمانة والنزاهة وبالتالي تعتبر من أهم أعمدة نظام النزاهة الوطني المقترح للعراق.
- ٥- تفعيل قانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي وهو من أعمدة نظام النزاهة الوطني المقترح حيث نجد ان القانون قد شرع ولكن لم يتم تشكيل المجلس وتسمية أعضائه بسبب المحاصصة التي يعاني العراق منها.
- ٦- تشريع قانون ينظم عمل مكاتب المفتشين العموميين وجهة ارتباطهم حيث ان مكتب المفتش العام يرتبط بالوزارة نفسها وبالتالي يخضع المفتش العام للوزارة ونقترح اما ان يتم استحداث تشكيل مستقل للمفتشين العموميين وان يتم فك ارتباطهم بالوزارات او ان يتم ربط مكتب المفتش العام بالأمانة العامة لمجلس الوزراء من اجل حل هذه الإشكالية التنظيمية.
- ٧- تشكيل لجنة من قبل الحكومة العراقية تضم ممثلين عن أعمدة النزاهة التي تم الإشارة اليها في نظام النزاهة الوطني المقترح. تقوم بتقييم نظام النزاهة الوطني في العراق وفق النموذج المقترح كونه يلائم للمعايير التي وضعتها منظمة الشفافية الدولية. لكي يتماشى هذا النظام مع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد جنباً الى جنب باجاءه بناء دولة الحكم الرشيد.
- ٨- القيام بإعداد استبانة لقياس مستوى الفساد في العراق وفق الأسس والمعايير العلمية مع الأخذ بنظر الاعتبار الاستبانة التي تقوم بها منظمة الشفافية الدولية والمنظمات العالمية المختصة الأخرى.



المصادر:

- ١- غزوان رفيق عويد , « دراسة إحصائية تحليلية لمؤشر مدركات الفساد مع الإشارة الى حالة العراق» بحث منشور في المؤتمر العلمي السنوي السابع لهيئة النزاهة (٢٠١٤).
- ٢- منظمة الشفافية الدولية, « التقرير السنوي لمؤشر مدركات الفساد » للسنوات (٢٠١٤-١٩٩٥) متوفر على موقع منظمة الشفافية الدولية, باللغة الانكليزية.
- ٣- منظمة الشفافية الدولية, « مذكرة فنية حول المنهجية / مؤشر مدركات الفساد » مجموعة سنوات, متوفر على موقع منظمة الشفافية الدولية, بعضها باللغة العربية وبعضها باللغة الانكليزية.
- ٤- منظمة الشفافية الدولية, « أسئلة متكررة / مؤشر مدركات الفساد » مجموعة سنوات, متوفر على موقع منظمة الشفافية الدولية, بعضها باللغة العربية وبعضها باللغة الانكليزية.
- ٥- منظمة الشفافية الدولية, « نبذة مختصرة حول المنهجية / مؤشر مدركات الفساد » مجموعة سنوات, متوفر على موقع منظمة الشفافية الدولية, بعضها باللغة العربية وبعضها باللغة الانكليزية.
- ٦- منظمة الشفافية الدولية, « مصادر البيانات / مؤشر مدركات الفساد » مجموعة سنوات, متوفر على موقع منظمة الشفافية الدولية, بعضها باللغة العربية وبعضها باللغة الانكليزية.
- ٧- منظمة الشفافية الدولية, « تقرير مؤشر دافعي الرشوة » للسنوات (٢٠١٣-١٩٩٩) متوفر على موقع منظمة الشفافية الدولية باللغة الانكليزية.
- ٨- منظمة الشفافية الدولية, « أسئلة وأجوبة / مؤشر دافعي الرشوة », متوفر على موقع منظمة الشفافية الدولية على الانترنت.
- ٩- منظمة الشفافية الدولية, « التقرير السنوي لتقرير الفساد العالمي » للسنوات (٢٠١٣-٢٠٠١) متوفر على موقع منظمة الشفافية الدولية باللغة الانكليزية.



١٠- منظمة الشفافية الدولية، « التقرير السنوي لمقياس الفساد العالمي » للسنوات (٢٠١٣-٢٠٠٣) متوفر على موقع منظمة الشفافية الدولية باللغة الانكليزية.

١١- منظمة الشفافية الدولية ، « أسئلة متكررة / مقياس الفساد العالمي » سنة (٢٠٠٧) متوفرة على موقع منظمة الشفافية الدولية على الانترنت.

١٢- مجموعة مؤلفين، «نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد (كتاب المرجعية) » اصدار منظمة الشفافية الدولية والمركز اللبناني للدراسات، سنة (٢٠٠٩).

١٣- دراسة حول نظام النزاهة الوطني (مصر، لبنان، فلسطين، المغرب)، اصدار منظمة الشفافية بالتعاون مع منظمة محلية لكل دولة ، سنة (٢٠٠٩).

١٤ - مصطفى العبد الله الكفري ، «مجموعة العشرين الكبار وقمة سان بطرسبورغ (٢٠١٣) منتدى غير رسمي للدول الصناعية الكبرى» ، مجلة المستقبل العربي، استاذ في كلية الاقتصاد جامعة دمشق.

15 - National Integrity System background rationale and methodology, (2011) / contact Transparency International at nis@transparency.org .

التشريعات :

١- الدستور العراقي النافذ.

٢- قانون هيئة النزاهة رقم (٣٠) لسنة (٢٠١١).

٣- قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٣١) لسنة (٢٠١١).

٤- قانون مكافأة المخبرين رقم (٣٣) لسنة (٢٠٠٨).